السياسية الخارجية في أعقاب الانقلاب الفاشل: التوجهات الإقليمية

علي حسين باكير*

ملخص: عندما وقعت المحاولة الانقلابيّة الفاشلة في 15 يوليو 2016، كانت الحكومة التركية في خضمّ عملية إعادة تأهيل لسياستها الخارجيّة من خلال عدد كبير من التغييرات والتنقّلات في وزارة الخارجية. وبينما كان يتساءل كثيرون عمّا إذا كان هناك تحوّلات جذرية في السياسة الخارجية للبلاد قبل هذا التطوّر المفاجئ- أصبحت الأمور أكثر تعقيدًا عند وقوعه.

يناقش هذا التحليل توجّهات السياسة الخارجيّة التركية إزاء الدول الإقليميّة، ولاسيما إسرائيل، ومصر، وإيران، والمملكة العربية السعودية، على وجه التحديد، كيف سيصبح شكل العلاقة مع هذه الدول؟ وما التحديات القادمة، والاتجاهات المستقبلية في هذا الصدد؟

* مستشار سياسي رفيع في سفارة دولة قطر في تركيا

Turkey's Foreign Policy in the Aftermath of the Failed Coup: The Regional Trends

Ali Hussein Bakir*

ABSTRACT When the coup d'état attempt occurred, Turkish government was in the midst of a rehabilitation process for its foreign policy. While many observers were wondering whether there was a radical change in the Turkish foreign policy at that time, the situation suddenly got more complicated. This analysis discusses Turkey's foreign policy trends towards regional countries (namely: Israel, Egypt, Iran and Saudi Arabia), how its relations with them will evolve, what are the upcoming challenges and the future perspectives in the aftermath of the 15th of July failed coup.

*Qatar Embassy, Turkey

رؤية تركية

2016 - (5/3)

90 - 81

عندما وقعت المحاولة الانقلابيّة الفاشلة في 15 يوليو 2016، كانت الحكومة التركية في خضمّ عملية إعادة تأهيل لسياستها الخارجيّة من خلال عدد كبير من التغييرات والتنقّلات في وزارة الخارجية، بالإضافة إلى الانخراط الفاعل والحثيث لأشهر طويلة مع كل من روسيا وإسرائيل؛ لإعادة تطبيع العلاقات معهما.

في ذلك الوقت، احتار كثيرون في تفسير توجهات السياسة الخارجية، وبخاصّة أنّ تصريحات كثيرة صدرت عن مسؤولين أتراك في مواقع مختلفة كانت تتناقض مع بعضها بعضًا في الأسلوب والمضمون، ولاسيما التصريحات الصادرة عن رئاسة الوزراء ورئاسة الجمهورية فيما يتعلق بتوجهات السياسة الخارجية إزاء بعض الدول الإقليميّة كمصر وسوريا والعراق .

عدّ بعض المحلّلين أنّ هذه التصريحات توحي بتراجع في الموقف التركي الأساسي والمبدئي تجاه عدد من القضايا الإقليمية الرئيسة، لكن التدقيق في التوجهات العمليّة كان يوحي بوجود هدف أساسي، يتمثل في فصل الثنائي عن الإقليمي في العلاقة الثنائية مع الدول المهمّة. أي أنّ القراءة الدقيقة لتحرّكات السياسة الخارجية كانت توصل إلى استنتاج مفاده أنّ السلطات التركية تسعى إلى تطبيع العلاقات مع بعض الدول، على أمل أن يؤدي هذا التطبيع إلى تهيئة أجواء إيجابية تسمح بمناقشة عقلانيّة للمشكلات أو للقضايا المتعلقة بطرف ثالث، أو بقضية خارجة عن العلاقات الثنائية المباشرة.

شكّل الانقلاب اختبارًا جديدًا لمدى فعالية سياسة تركيا الخارجية، ولعلاقات تركيا مع محيطها الإقليمي والدولي، وكان من الجلي تأخّر الجانب الأمريكي عن إعلان موقف صريح

وواضح وعن إدانة الانقلاب، فضلًا عن التأخّر في إرسال مسؤولين رفيعي المستوى للإعراب عن تضامن الإدارة مع السلطات الشرعيّة المنتخبة، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الاتحاد الاوروبي.

أعادت المحاولة الانقلابية الفاشلة خلط الأوراق، وأعطى الجانب التركي الأولويّة لإعادة ترتيب أوضاعه الداخلية. فعلى الصعيد الإقليمي، أظهر الانقلاب أنّ هناك تردّدًا في العلاقة مع تركيا، فباستثناء قطر لم يزر أي من المسؤولين الإقليميين تركيا خلال الأيام الأولى من الانقلاب، لكن سرعان ما تغيّر الوضع مع تثبيت السلطات لموقعها من جديد في السلطة، واتخاذها الإجراءات لاجتثاث الحركة الانقلابيّة.

وعلى الرغم من أنّ الداخل شكّل أولوية للحكومة التركيّة، إلاّ أنّها استأنفت نشاط السياسة الخارجية سريعًا على ثلاثة محاور: المحور المتعلق بمطالبة الولايات المتّحدة بتسليم غولن، والمحور المتعلق بتطبيع العلاقات مع روسيا وإسرائيل، والمحور المتعلق بالملفات الإقليمية المشتعلة.

وبما أنّ العلاقة مع الولايات المتّحدة وأوروبا كانت تشهد توترًا كبيرًا إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة، اتجهت الحكومة التركية بدافع شعورها بالحاجة إلى إعادة رسم طبيعة العلاقة مع هاتين الجهتين من جديد إلى تسريع تطبيع العلاقات مع كل من روسيا وإسرائيل. لم يكن الهدف بطبيعة الحال استبدال العلاقة مع روسيا أو غيرها من الدول بالعلاقة مع الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي، وإنما توسيع هامش المناورة الذي يتيح لها تقوية موقعها الإقليمي والدولي، وإعادة صياغة العلاقة مع اللاعبين الإقليميين والدوليين على أسس جديدة وفي دائرة توازنات جديدة.

العلاقة مع إسرائيل:

بعد حوالي 6 سنوات من الاعتداء الإسرائيلي على سفينة "ماوي مرمرة" ضمن أسطول الحرية، وعدّة سنوات من المفاوضات الجادة بين الجانبين التركي والإسرائيلي، تُوصِّل في يونيو 2016 إلى اتفاق لا يخل بشروط أنقرة المسبقة، على أن يُقدَّم للمصادقة عليه في منتصف شهر يوليو.

لم تغيِّر المحاولة الانقلابيّة الفاشلة التي جرت في 15 يوليو من المسار الذي كان قائمًا قبل عدّة أشهر لإعادة تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل، لكنّها أجّلت هذه الإجراءات، وعُرض الاتفاق على البرلمان التركي في 19 أغسطس 2016 وتمّت المصادقة عليه[1]. ويشمل الاتفاق دفع تعويضات لأهالي ضحايا سفينة ماوي مرمرة تقدّر بحوالي 20 مليون دولار بعد أن كان الجانب الإسرائيلي قد اعتذر سابقًا، ويسمح أيضًا بإيصال المساعدات إلى قطاع غزّة المحاصر، بالإضافة إلى تفصيلات أخرى من بينها تبادل السفراء[2].

تعرّض حلفاء أمريكا في المنطقة لأضرار بالغة بسبب موقف الإدارة الأمريكية الذي يتعارض ويتناقض مع مصالحهم وأولوياتهم.

لا شك أنّ التوصل إلى هذا الاتفاق قبل أقل من شهر من وقوع المحاولة الانقلابيّة كان عاملًا إيجابيًّا بالنسبة إلى تركيا؛ فبسبب هذا الاتفاق، كان على إسرائيل أن تحسب موقفها بشكل جيّد قبل أنّ تتّخذ موقفًا مؤيدًا للانقلاب، وذلك خوفًا من ضياع سنوات من الجهود الدبلوماسية، وإمكانية تدهور العلاقات مجددًا.

أدّت الظروف الإقليمية دورًا كبيرًا في جعل عملية التطبيع بين الجانبين حتميّة، فبالنسبة إلى إسرائيل أصبحت القاهرة عمليًّا غير موجودة في ملفات المنطقة المهمّة كلبنان وسوريا والعراق وإلى حد ما فلسطين، ولعدم وجود علاقات رسمية مباشرة لتل أبيب مع دول الخليج العربي وبخاصة المملكة العربية السعودية- كانت هناك حاجة إلى علاقة مع إحدى الدول الفاعلة إقليميًّا، والتي تقع على تماس مع كل هذه التحديات، وفي هذه الحالة كان الجانب التركي هو الجانب المعني.

أضف إلى هذا البُعد بُعدًا آخر يتعلّق بموقف الإدارة الأمريكيّة، إذ تعرّض حلفاء أمريكا في المنطقة لأضرار بالغة بسبب موقف الإدارة الأمريكية الذي يتعارض ويتناقض مع مصالحهم وأولوياتهم، وبالنسبة للجانب التركي ذهب الجانب الإمريكي بعيدًا في تجاهل المخاوف التركية والنفوذ التركي، في وقت كانت فيه إسرائيل تتصرف بحريّة في سوريا من خلال تفاهمات مع الجانب الروسي وهو الأمر الذي دفع أنقرة إلى التقرّب من الطرفين في نفس الوقت لضمان موقع ودور لها، ولاسيّما أنّها المعني الأوّل بتحمّل تبعات وأعباء الحالة التي تمر بها دول مثل سوريا والعراق.

هذه المعطيات جعلت من عملية إعادة التطبيع ضرورية ومطلوبة لدى الطرفين، والظروف التي مهّدت لهذا الاتفاق من المتوقع لها أن تستمر إلى فترة غير قصيرة مستقبلًا، لكن هذا الاتفاق الذي تُوصِّل إليه لا يقلّل من حجم التحديات التي ستواجه العلاقة بين البلدين في المرحلة المقبلة، ولاسيّما مع مواصلة إسرائيل اعتداءاتها على الفلسطينيين، وهو ما سيضع ضغطًا على الجانب التركي اعلاميًّا وسياسيًّا وشعبيًّا في ظل تساؤلات حول جدوى العودة إلى تطبيع متبادل للعلاقة بين البلدين.

العلاقة مع إيران:

تشير التقارير إلى أنّ وزير الخارجية الإيراني كان قد تواصل مع نظيره التركي عدّة مرات في ليلة الانقلاب، وهو الأمر الذي لاقى استحسانًا فيما بعد من الجانب التركي. ففي 12 أغسطس زار ظريف أنقرة والتقى بكل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، وقد حرص وزير الخارجية التركي على الإشارة إلى تقديره للموقف الإيراني، حيث قال: "خلال ليلة الانقلاب، لم أنم حتى الصباح، وكذلك صديقي جواد ظريف، الذي تواصل معي خمس مرّات خلال تلك الليلة"[3].

هدفت الزيارة بالدرجة الأولى إلى إعلان التضامن مع الجانب التركي ضد المحاولة الانقلابية الفاشلة، وإلى تعزيز العلاقات الثنائية ولاسيما الاقتصادية، وإلى مناقشة القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك. وفي هذا السياق تطرّق الطرفان إلى الملف السوري من دون التوصّل إلى اختراقات مهمّة على هذا الصعيد، فقد بقيت الخلافات الأساسيّة قائمة بين الطرفين.

لا شك أنّ استغلال طهران للمحاولة الانقلابية الفاشلة لإعراب تضامنها مع السلطات التركيّة إنما ينبع من حسابات لا من عواطف، إذ طالما عُرف عن جماعة فتح الله غولن أيضًا عدم استساغتها نظام الملالي في طهران على المستوى الأيديولَوجي والسياسي والأمني، أضف إلى ذلك أنّ الاتفاق النووي بين طهران وإدارة أوباما لم يحل المشكلات الداخلية في إيران كما كان يتصوّر البعض، ولذلك فقد بقيت هناك حاجة من الجانب الإيراني إلى حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا.

لكنّ شيئا آخر مهمًّا كان يجمع الطرفين في مرحلة ما بعد الانقلاب، هو "الميليشيات الكرديّة المسلّحة". فطهران لم تعارض في مرحلة من المراحل تسليح ميليشيات كرديّة، بل ربما كانت تاريخيًّا الطرف الأكثر دعمًا للميليشيات الكردية المسلّحة في العراق وسوريا، ولم تكن للنظام الإيراني مشكلة في هذا الأمر، لكنّه بدأ يتحوّل إلى مشكلة عندما لم تعد لديه القدرة على احتوائها أو السيطرة على تداعياتها.

في سوريا، دعمت إيران ولا تزال تدعم بقوّة نظام الأسد رغم أنّه سلّم أجزاء واسعة من شمال سوريا في بداية الثورة السورية إلى ميليشيات حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) التابعة لصالح مسلم، وقد تضخّمت هذه الميليشيات كثيرًا منذ ذلك الوقت بسبب دعم الأسد وإيران، ثمّ ازدادت قوّتها مع حصولها على دعم مباشر أمريكي وروسي، وهذا أثار قلقًا داخل طهران وخوفًا ربما من إمكانية أن يتم في أي وقت من الأوقات فعل شيء مشابه في إيران، ولاسيما مع تكثّف الاشتباكات في المناطق الكردية شمال غرب إيران بين الحرس الثوري ومقاتلين أكراد تابعين للحزب الديمقراطي الكردي في إيران، ولأحزاب كردية أخرى معارضة منذ منتصف عام 2016[4].

على الجانب التركي، فإنّ الحكومة والقوات المسلّحة التركية منخرطة في صراع مع حزب العمال الكردستاني منذ أشهر طويلة، ناهيك عن موقفها من حزب الاتحاد الديمقراطي؛ الفرع السوري من حزب العمّال الكردستاني الذي انخرط في تنفيذ أكثر من عملية إرهابيّة كبرى في العمق التركي خلال فترة عام.

هذه المعطيات سمحت بتلاقي المواقف ذات الطابع الإقليمي بين البلدين في هذه النقطة بالتحديد، على الرغم من أنّ الهاجس الأوّل من موضوع الميليشيات الكرديّة هو هاجس داخلي في الأساس، وليس موضوعًا إقليميًّا صرفًا. ولذلك وفي ظل المعطيات والظروف الحالية، ليس من المتوقع أن يطرأ أي تغيير جذري على رؤية أو موقف أي من البلدين تجاه القضايا

الشـائكة ذات الطابع الإقليمي، ولاسـيما في سـوريا والعراق، وسـيبقى التركيز الأساسي بين الجانبين متعلقًا بالدرجة الأولى بالعلاقات الثنائية المباشرة الاقتصادية، ثمّ الأمنيّة.

العلاقة مع مصر :

عندما وقعت المحاولة الانقلابيّة الفاشـلة في تركيا، وقف الإعلام المصري بشـكل واضح مـع الانقلابيين، ونشرت الصحف بمختلف توجهاتها ولاسـيما المحسـوبة عـلى الحكومة، أو المعروفة بصلاتها بالحكومة عناوين صباح يوم 16 يوليو تشير إلى أنّ الجيش أطاح بالحكومة في مشهد أقرب إلى التشفّي إن صحّ التعبير[5]. مثل هذا السلوك من الجانب المصري لم يكن مفاجئًا للسلطات التركيّة، لكنّ ما حصل بعد ذلك كان أمرًا مثيرًا للاهتمام.

إذ أدانـت السـلطات المصريّـة ثلاث مرات منفصلـة التفجيرات الإرهابيّـة التي وقعت في تركيـا بين 18 و27 أغسـطس في كل من "وان" و"جزرة" بولايـة "شرناق" و"غازي عنتاب"، مع تأكيد "وقوف الشعب المصري إلى جوار الشعب التركي" في جميع هذه الرسائل[6].

من الممكن تفسير هذا الموقف على أنّه رسالة من السلطات المصرية مفادها أنّها تتّبع سياسة متّسقة في إدانة الإرهاب أيًّا كان مصدره أو الجهة التي يستهدفها، لكنّ من الممكن ملاحظة أنّ هذا السـلوك تزامن مـع تطوّرين آخرين مهمّين: أولهما التقاريـر الصحفيّة التي كانت تتحدّث عـن إمكانيّة اسـتضافة السـلطات المصريّة لفتـح الله غولن[7] الذي تتّهمه الحكومـة التركية بأنّه يقف وراء الانقلاب العسكري الأخير. وفي هذا السياق، فإن رسائل الإدانة المصريّة للعمليات

الإرهابية في تركيا والحرص على تأكيد وقوف الشعب المصري مع الشعب التركي ربما تهدف إلى دفع شبهة عدم قدرة مصر على استضافة "فتح الله غولن" من دون التطرق إليها بشكل مباشر أو صريح، وأن مثل هذا الأمر ممكن وغير مستبعد.

أمّا التطوّر الثاني فهو يأتي في سياق أوسع يتعلّق بتحسين علاقات تركيا مع كل من روسيا وإسرائيل، واستعداد الحكومة التركية من خلال تصريحات رئيس الوزراء إلى انفتاح إقليمي أوسع على عدد آخر من اللاعبين، من بينهم مصر[8]. من الملاحظ في هذا السياق أنّ نظام السيسي يمتلك علاقات جيّدة مع موسكو وممتازة مع تل أبيب. وإن انفتاح روسيا وإسرائيل على تركيا قد يقلّص من دور مصر الإقليمي نظرًا لانخراط تركيا في ملفات إقليمية مهمّة جدًّا، ناهيك عن الفارق الكبير بين قدرات أنقرة وقدرات القاهرة في ظل نظام السيسي.

ومن هذا المنطق وخوفًا من تراجع أهمّيتها في نظر بعض اللاعبين الإقليميين والدوليين– ربما فكّرت القاهرة بمحاولة التهيئة لإعادة التموضع من خلال إرسال إشارات أيضًا إلى الجانب التركي باستعدادها الانفتاح على مستوى ما (من الطبيعي أن يكون غير رفيع)، وهو ما يلتقي مع تصريحات رئيس الوزراء التركي، ويعكس رسالة ضمنية بإمكانية التفاوض على فتح خط على المستوى الاقتصادي أو التجاري في المرحلة الأولى. مثل هذا الأمر قد يكون مناسبًا للقاهرة ولاسيما في ظل الحديث المستمر عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في مصر، وهو الموضوع الذي خصصت الإيكونوميست ملفًا كاملًا عنه في أغسطس الماضي.

في السياق أعلاه، من الممكن أن تحصل اختراقات نادرة خلال الفترة المقبلة، كلقاءات بين وفود اقتصادية أو تجارية أو حتى ربما بين سياسيين أو وزراء (قد يكون من بينهم وزير الخارجية)، لكن في جميع الأحوال فإن إعادة العلاقات السياسية مع النظام المصري الحالي بشكل طبيعي أمر مستبعد، وبخاصة فيما يتعلق بالمستوى الرئاسي، نظرًا لموقف رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان الصارم من هذا الموضوع، وعليه، فإن توقع تطورات مفاجأة على هذا المستوى خلال الفترة القصيرة القادمة أمر مستبعد، إلا إذا أخذت القاهرة بعين الاعتبار الطرح الذي تمّ تداوله سابقًا حول الإفراج عن المعتقلين السياسيين، والسماح للأحزاب السياسية بحريّة المشاركة السياسية– والتوصل إلى مصالحة وطنية، فعندها من الممكن أن تتغير المواقف، ولاسيما أنّ دولتين خليجيّتين أبدتا مؤخرًا اهتمامًا بضرورة عودة العلاقات بين تركيا ومصر لما فيه من مصلحة للمنطقة.

العلاقة مع السعودية:

في 16 يوليو 2016، رحّبت المملكة العربية السعودية بعودة الأمور إلى نصابها في تركيا، وذكر بيان سعودي نُسب إلى مصدر مسؤول أنّ "المملكة العربية السعودية تابعت بقلق بالغ تطورات الأوضاع في جمهورية تركيا الشقيقة، والتي من شأنها زعزعة أمنها واستقرارها والمساس برخاء شعبها الشقيق" معبرًا عن "ترحيب المملكة بعودة الأمور إلى نصابها بقيادة

فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، وحكومته المنتخبة، وفي إطار الشرعية الدستورية، وفق إرادة الشعب التركي."[9]

ردّ الفعل السعودي على الانقلاب العسكري لم يكن سريعًا بالقدر المطلوب إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تطور العلاقات الثنائية بين البلدين منذ استلام الملك سلمان للحكم، وبخاصّة إذا ما قارنا ذلك بموقف إيران التي من المفترض أنّها على تناقض في القضايا الإقليمية مع تركيا والسعودية. هذا التباطؤ أو التثاقل يتماشى مع السياسة التقليدية للمملكة، لكنه لا يتماشى مع ما يفترض أن يكون في ظروف استثنائية تمر بها المنطقة، وتحديات أكثر استثنائية تمر بها المملكة.

وبالرغم من أنّ السلطات السعودية سارعت على الفور إلى اعتقال الملحق العسكري التركي في بعثة بلاده في الكويت في أثناء وجوده في مطار الدمام بناءً على طلب من الجانب التركي[10]، إلاّ أنّ تغطية قناة العربية لما جرى في تركيا لم تكن متناسقة مع هذا التصرف، إذ بدت القناة وكأنها مشجّعة أو داعمة للانقلاب، وبخاصّة عندما أجرت مقابلة مع فتح الله غولن المتّهم الأوّل بتدبير الانقلاب في تركيا.

سبب هذا الأمر بلبلة كبيرة دفعت الجانب التركي إلى أن يطلب من الجانب السعودي إزالة المقابلة فورًا، وسرعان ما حُذِفت من الموقع الإلكتروني ومن اليوتيوب الخاص بالقناة، وقد ترافق ذلك مع محاولة القائمين على القناة تصحيح الوضع لاحقًا، ورأب الصدع من خلال خطوات لم يعلن عنها تتضمن اقتراحًا باستضافة شخصية بارزة بديلة من الطرف الآخر[11].

وفي تفسير هذا السلوك المتضارب، هناك من يشير إلى وجود محاور متنافسة أو متصارعة داخل المملكة بين الخط الذي يمثّل الانطلاقة التي حصلت مع مجيء الملك سلمان والخط الآخر الذي يخضع لنفوذ خارجي، وأنّ الأخير سيطر مؤخرًا على بعض السياسات خلال المرحلة الماضية، ولاسيما ما يتعلق بملف مصر وسوريا وتركيا. وفي مقابل ذلك، هناك من يقول إنّ الضغوطات الأمريكية والروسية على المملكة بسبب انخراطها في اليمن أدّت إلى تراجع زخمها الإقليمي وترك مسافة بينها وبين تركيا[12].

لكن سرعان ما بدّد لقاء الرئيس رجب طيب أردوغان بولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان على هامش قمّة الدول العشرين في الصين في 3 سبتمبر 2016[13] بالإضافة إلى الزيارة التي قام بها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير إلى أنقرة ولقائه المسؤولين الأتراك- الأجواءَ السلبية، وساعد على إعادة وضع العلاقة بين البلدين على السكة الصحيحة من خلال التأييد السعودي الواضح للجانب التركي داخليًّا، وللعملية التي يقوم بها الجيش التركي في جرابلس السورية، وتأكيد التقاء وجهات النظر في الشأن الإقليمي بشأن سوريا والعراق واليمن ومكافحة الإرهاب، بانتظار عقد المجلس السياسي المشترك بين البلدين في تركيا بحلول نوفمبر المقبل[14].

ما نستطيع استخلاصه من العلاقات التركيّة– السعودية خلال العقد الماضي هو أنّها علاقات قادرة على احتواء المصاعب مهما جرى، وأنّها تحافظ على مستوى معيّن حتى في ظل الاختلاف أو التناقض في قضايا ذات طابع إقليمي كما كان الأمر عليه في أواخر عهد الملك عبدالله، لذلك ففي أسوأ الأحوال من غير المتوقّع أن ينجرف الطرفان إلى تحدٍّ ثنائي نظرًا لما تتطلبه الحاجة المتبادلة للدولتين إلى بعضهما بعضًا في ظل التحديات الإقليميّة المشتركة.

هناك من يقول إنّ الضغوطات الأمريكية والروسية على المملكة بسبب انخراطها في اليمن أدّت إلى تراجع زخمها الإقليمي وترك مسافة بينها وبين تركيا.

في المقابل، إن من الصحيح أنّ الحفاظ على مستوى معيّن من العلاقات يضمن عدم التصادم الثنائي، لكنّه يستنزف الطرفين أيضًا، وهذا أمر سيّئ لتركيا كما للسعودية، وبخاصة في ظل التحديات الكبيرة والضخمة المشتركة التي تواجه الطرفين في سوريا والعراق، وإزاء دور إيران الإقليمي، وتراجع دور الولايات المتّحدة.

هذه التحديات تفرض على الطرفين مستوى أكبر وأعمق من العلاقة والتعاون المشترك. والطرفان يعيان ذلك جيدًا لكن هناك بعض العوائق أو التحديات التي لا تزال تسبب بعض العراقيل، والتي تتطلب من الجانب التركي أن يكون شفّافًا، وأن يضع الجانب السعودي في ضوء تحركاته الإقليميّة ولاسيما تجاه إيران، إذ غالبًا ما يفسّر التحرّك التركي تجاه إيران بشكل خاطئ في الخليج العربي. في المقابل يتطلب تجاوز هذه التحديات أن تكون المملكة أكثر حركية، وأن تعبّر عن وجود نيّة حقيقية لبناء علاقات ذات طابع إستراتيجي، إذ لا يزال التردد واضحًا في بعض مواقف المملكة إزاء مثل هذا الأمر كما أنّ هناك رسائل متناقضة تصدر عن الجانب السعودي بخصوص تركيا من خلال جوانب مختلفة بطريقة غير مباشرة، وهذه تحتاج إلى تصحيح.

الهوامش والمصادر :

1. Türkiye ile İsrail arasındaki anlaşma Meclis'te kabul edildi, NTV, 20-8-2016.
www.ntv.com.tr/turkiye/turkiye-ile-israil-arasindaki-anlasma-mecliste-kabul-edildi,XQvPDfhwsUeyahkPp_glbw
2. أبرز بنود الاتفاق التركي الإسرائيلي، الجزيرة.نت، 27-6-2016.
http://goo.gl/PWoCYw
3. Iran's Foreign Minister Boosts Ties During Ankara Visit, 12-8-2016.
www.voanews.com/a/irans-foreign-minister-boosts-ties-during-ankara-visit/3461978.html
4. انظر على سبيل المثال:
الاشتباكات تتجدد بين البيشمركة والحرس الثوري الإيراني، آرا نيوز، 8-7-2016
http://goo.gl/YZsg28
اشتباكات بين الحرس الثوري الإيراني وبيشمركة ديمقراطي كردستان إيران، يكيتي ميديا، 16-6-2016.

http://goo.gl/QQMg4Y

الأكراد و"الحرس الثوري الإيراني" وتجدد الاشتباكات، المدن، 29-6-2016.
http://goo.gl/cTZ8Kf

5. انظر كيف غطّت الصحافة المصرية الموضوع: انقلاب تركيا... سقطة جديدة للإعلام المصري، الجزيرة نت، 16-7-2016.
http://goo.gl/gvAzmZ

6. انظر:
www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2528448&language=ar
egypt-condemns-the-terrorist-/27/08/www.dailysabah.com/arabic/turkey/2016
bombing-in-the-island-in-turkey
html.1019938070/http://arabic.sputniknews.com/arab_world/20160821

7. انظر على سبيل المثال:
أكبر حزب موال للسيسي لا يستبعد استقبال غولن بمصر، عربي 21، 16-8-2016.
http://goo.gl/gxd5Yr
هل تستضيف مصر فتح الله غولن؟، موقع المونيتور، 24-8-2016.
http://goo.gl/c67gCH

8. انظر تصريحات رئيس الوزراء التركي حول هذا الموضوع:
Binali Yıldırım: Irak, Suriye ve Mısır ile kavga etmek için nedenimiz yok, CNN Turk, 11-7-2016.
www.cnnturk.com/turkiye/binali-yildirim-irak-suriye-ve-misir-ile-kavga-etmek-icin-nedenimiz-yok
-8-Başbakan Yıldırım'ın açıklamaları Mısır resmi medyasında geniş yer buldu, AA, 23 2016.
http://aa.com.tr/tr/dunya/basbakan-yildirimin-aciklamalari-misir-resmi-medyasinda-genis-yer-buldu/633818

9. السعودية ترحب بعودة الأمور إلى نصابها بتركيا، سي إن إن بالعربية، 16-7-2016.
saudi-iran-reactions-turkey-coup-attempt/16/07/http://arabic.cnn.com/world/2016

10. السعودية تعتقل الملحق العسكري التركي لدى الكويت، رويترز، 17-7-2016.

11. انظر مقال الكاتب: أين المملكة العربية السعودية؟!، عربي 21، 27-8-2016، وقد تطرقت صحيفة الشرق القطرية لاحقًا من خلال مصادر في أنقرة إلى هذه المعلومة التي ذكرها الكاتب بشكل موسّع في 7-9-2016.
http://goo.gl/2z0hHv

12. نفس المرجع السابق

13. محمد بن سلمان يستعرض أوضاع المنطقة مع الرئيس التركي، العربية، 3-9-2016.
http://goo.gl/qbrrAx

14. انظر: الجبير، السعودية تدعم العمليات التركيّة في شمال سوريا، العربية، 8-9-2016.
http://goo.gl/XXavJP